



تحليل مؤشرات العمق المالي وأثرها على النمو الاقتصادي مصر انموذجاً للمدة (2005 – 2020)

Analysis of financial depth indicators and their impact on economic growth, Egypt as a model for the period (2005-2020)

أ.د. غسان طارق ظاهر

Dr.ghassan79@mu.edu.iq

جامعة المثنى – كلية الإدارة والاقتصاد

الباحث : إبراهيم أحمد عبد

ibrahim.abd.fin@mu.edu.iq

جامعة المثنى – كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص :

يهدف البحث الى تحليل مؤشرات العمق المالي في جمهورية مصر واثرها على النمو الاقتصادي، وصيغت مشكلة البحث للإجابة على تساؤل هل تؤثر مؤشرات العمق المالي على النمو الاقتصادي؟ لذا تم تحليل استقرارية السلاسل الزمنية، فضلاً عن تقدير العلاقة الدالية بين مؤشرات العمق المالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي معبراً عن النمو الاقتصادي باستخدام دالة الانحدار المتعدد بالصيغة اللوغاريتمية كونها اعطت افضل نتائج، وتوصل البحث الى وجود علاقة ارتباط طردية بين مؤشرات العمق المالي (الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص، الودائع، السيولة المحلية) والناتج المحلي الاجمالي، واقترح مجموعة من التوصيات منها ضرورة تحقيق قدر كافٍ من الاستقرار الاقتصادي والسياسي لغرض تشجيع الاستثمارات، ولاسيما القيام بتحفيز رؤوس الأموال الأجنبية واستقطابها نحو الداخل لغرض تطوير الإمكانات المالية سواء في السوق المالية أو القطاع المصرفي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: (الناتج المحلي الاجمالي، العمق المالي، النمو الاقتصادي، القطاع المصرفي).

Abstract:

The research aims to analyze the indicators of financial depth in the Republic of Egypt and their impact on economic growth, and the research problem was formulated to answer the question: Do indicators of financial depth affect economic growth? Therefore, the stability of the time series was analyzed, as well as the estimation of the functional relationship between financial depth indicators and GDP growth, expressing economic growth using the multiple regression



function in the logarithmic formula as it gave the best results, and the research found a direct correlation between financial depth indicators (credit granted to the sector private, deposits, local liquidity) and gross domestic product, and suggested a set of recommendations, including the need to achieve sufficient economic and political stability for the purpose of encouraging investments, especially stimulating foreign capital and attracting it inward for the purpose of developing financial capabilities, whether in the financial market or the banking sector, with the aim of achieving Economic growth.

Keywords: (financial depth, gross domestic product, economic growth, banking sector) .

المقدمة

تسعى دول العالم جميعها ومن ضمنها جمهورية مصر إلى دعم وتطوير العمل المصرفي، تزامنا مع الحركة الاقتصادية السريعة التي يشهدها العالم، إذ تقع مسؤولية تحفيز النمو الاقتصادي على عاتق البنوك بما تمنحه من تمويل من شأنه ان يحفز الاستثمار والانتاج وسوق السلع والخدمات ، لذا بات من الضروري تحليل مؤشرات العمق المالي لمعرفة دور القطاع المصرفي في تحفيز النمو الاقتصادي ، إذ يساهم العمق المالي في زيادة تقديم الخدمات المالية ، وتسهيل تعبئة المدخرات، فضلاً عن انه يساعد في تحسين كفاءة توزيع الموارد المالية ، وبالتالي تؤدي الى زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة التنافسية بما تعود منافعه على الجمهور والمؤسسات المالية والانتاجية، لذلك سعت الحكومة المصرفية الى تطوير القطاع المصرفي واجراء اصلاحات على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية، وحث الاخيرة على مزيد من التنافسية من خلال سياسة جذب الودائع الناتجة عن تقديم طيف واسع من الخدمات المالية، فضلاً عن تحفيز اسواق المال بما يكفل تمويل الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل للمساهمة بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة ، والدراسة الحالية هي تحليل استقرائي لمؤشرات العمق المالي في جمهورية مصر واثرها على النمو الاقتصادي للمدة (2005-2020).

منهجية البحث

اولاً - أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث في الدور المهم لمؤشرات العمق المالي واثرها على النمو الاقتصادي، لكونه مؤشراً هاماً يمكن من خلاله معرفة هيكل وطبيعة النظام المالي ، ولاسيما في ظل وجود عدد كبير نسبياً من المؤسسات المصرفية والمالية في جمهورية مصر .

ثانياً - مشكلة البحث :



يمتاز الاقتصاد المصري بعدم الاستقرار وهي أزمة هيكلية ممتدة ، لذا في الآونة الأخيرة تركز الاهتمام على تطوير المؤسسات المالية لما تشكله من أهمية كبيرة في تعبئة المدخرات لتحفيز النمو الاقتصادي وفي ظل ذلك سعى القطاع المصرفي المصري الى رفع كفاءة الخدمات المقدمة للجمهور في المدة قيد البحث لكن يبقى الائتمان الخاص ليس بالمستوى المطلوب وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث بالأسئلة الآتية :

- 1- ما مدى انعكاس واقع الأنشطة المصرفية على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مصر في المدة قيد البحث؟
- 2- ما مدى زيادة العمق المالي من مساهمة الائتمان الخاص في جمهورية مصر ؟
- 3- ما هي العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات العمق المالي في جمهورية مصر؟

ثالثاً - فرضية البحث :

للقطاع المصرفي المصري دوراً مؤثراً وكبيراً في تحفيز النمو الاقتصادي، على الرغم من التحديات والتغيرات السياسية والأمنية التي طرأت عليه ، إلا أنه استطاع ان يقدم طيف واسع من الخدمات وبأشكالها كافة مما ينعكس على الرفاهية الاقتصادية والمجتمعية .

رابعاً - أهداف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق الآتي :

- 1- تحليل واقع القطاع المصرفي المصري في ظل التشريعات النافذة .
- 2- تحليل مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر .
- 3- بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة الدالية بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي .

خامساً - الحدود الزمانية :

يشمل البحث سلسلة زمنية امتدت من عام (2005 - 2020) .

سادساً - الحدود المكانية للبحث :

- القطاع المصرفي المصري .

المطلب الاول : مفهوم العمق المالي والنمو الاقتصادي (اطار مفاهيمي)

اولاً - مفهوم العمق المالي :

تباينت آراء الاقتصاديين والماليين حول مفهوم العمق المالي ومؤشراته ، إذ اعطى البنك الدولي مفهوماً يعبر عن "مدى ضخامة القطاع المالي مقارنةً مع حجم الاقتصاد لبلد ما" ، وعرف Shaw and McKinnon عام 1973 العمق المالي على أنه "التحسن أو الزيادة في مجموعة



من الخدمات المالية المصممة على جميع المستويات في المجتمع"، ويشير أيضاً إلى زيادة نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشر الأسعار الذي في النهاية يفترض أنه كلما زادت السيولة المتوافرة في الاقتصاد، زادت الفرص المتاحة لتحقيق النمو المستمر والمستدام لتنمية الاقتصاد ككل (Nzotta&Okereke,2009:57)، ويرجع العالم الاقتصادي John Maynard Keynes إلى أسباب حصول العمق المالي إلى التوسع في الانفاق الحكومي لغرض تحقيق للأيدي العاملة مستوى تشغيل كامل ، مما يتطلب على الحكومة ضخ الأموال في الاقتصاد من خلال زيادة الانفاق الحكومي ، الذي بدوره يزيد من الطلب الكلي الفعال والدخل ، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود ويعرف أيضاً بأنه قدرة المؤسسات على توفير الخدمات والادوات المالية بصورة واسعة ولجميع الوحدات الاقتصادية للتعبير عن حجم وقدرات المؤسسات المالية ودرجة عمقها المالي الذي تتمتع به ويمكن التعبير عنه بأنه قدرة المؤسسات المالية على تعبئة الموارد المالية بشكل مؤثر وفعال لتلبية متطلبات التنمية (Frank,& Nkrumah,2012:124).

ثانياً - أهمية العمق المالي :

للعمق المالي أهمية كبيرة جداً في تطوير القطاع المالي من خلال تنويع الادوات المالية وتوسيع الاسواق فضلاً عن الزيادة في تقديم الخدمات المالية ، لان النظام المالي السليم سيؤدي تطور القطاع المالي الذي يرتبط بصورة ايجابية بمستويات النمو الاقتصادي والدخل ، وهذا ما يلاحظ في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة، على العكس من الدول الأقل تطوراً، التي تكون فيها العلاقة ضعيفة ، إذ يمثل النمو الاقتصادي احدى الاهداف الرئيسية لإصلاح القطاع المالي. (Otieno,2013:1-4).

ثالثاً - مفهوم النمو الاقتصادي :

منذ أمد طويل اهتمت المدارس الاقتصادية وعلى اختلاف توجهاتها بدراسة مفاهيم النمو الاقتصادي إذ يعدّ النمو الاقتصادي هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ويرى منظر علم الاقتصاد Adam Smith أن قوانين الطبيعة هي التي تدير الحياة الاقتصادية من خلال ما اسماه باليد الخفية Invisible Hand مما يترتب على ذلك ، إلى إن أي تدخل في النشاط الاقتصادي من جانب الحكومات سيعرقل تحقيق مستويات النمو الاقتصادي، أما العالم الاقتصادي الكبير John Maynard Keynes يرى أن الطلب الفعال هو اول الشروط الواجبة واللازمة للنمو الاقتصادي.

اهتمت المدارس الاقتصادية باختلاف توجهاتها منذ أمد طويل بدراسة مفاهيم النمو الاقتصادي وهناك جداً واسعاً ووجهات نظر متباينة بين علماء الاقتصاد، حول الآليات المحفزة



للنمو، الا انهم اتفقوا على أنه التحفيز يتضمن تغيرات نوعية وكمية في النظام الاقتصادي خلال مدد زمنية متعاقبة ، اي حينما ترتفع نسبة استغلالها زاد إنتاج الخدمات والسلع لتلبية حاجات المجتمع ، وعرف النمو الاقتصادي Paul, William بأنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المتوقع أو الناتج القومي لدولة ما في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة (سامويلسون وآخرون ،2006: 585) وعرف "سيمون كوزنتس" النمو الاقتصادي على أنه " الارتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج"، إذ أن الزيادة في حجم الناتج غالباً ما يصاحبها ارتفاع في حجم السكان، بالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى تحقق الازدهار الاقتصادي يتطلب الارتكاز في حساب معدلات النمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج. (النجار وعبد العظيم،2002: 89).

رابعاً – العوامل المؤثر في النمو الاقتصادي :

هناك عوامل عدة تؤثر على النمو الاقتصادي منها:

- 1- **العوامل السياسية والاجتماعية :** وهي من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة على النمو الاقتصادي، إذ تشكل كل من التقاليد والعادات والمعتقدات الموجودة داخل المجتمعات عنصراً إيجابياً في الدول المتقدمة وعنصراً سلبياً على النمو الاقتصادي، اما العوامل السياسية فان وضع السياسات وتنفيذها يعد امراً غاية الاهمية في التأثير على النمو الاقتصادي فيما كان توجه تلك الحكومة نحو تحقيق تقدم اقتصادي ام نحو عسكرة المجتمع والخوض في حروب وتوترات سياسية (العصفوري،2002: 2-3).
- 2- **الموارد الطبيعية :** وهي احدى العوامل التي المؤثرة على النمو الاقتصادي، إذ إنها تلعب دوراً أساسياً في حقن الاقتصاد بالموارد اللازمة، اما بالنسبة للبلدان التي لا تمتلك موارد طبيعية فأنها تعاني من ارتفاع الاستيرادات وبالتالي زيادة التكلفة مما يؤثر على قدرة ذلك البلد، وهناك دول استطاعت أن تحقق حالة من التقدم على الرغم من افتقارها للمصادر الطبيعية مثل (اليابان) ، وهناك بعض الدول على الرغم من امتلاكها وفرة من المصادر الطبيعية لكنها لم تفلح في توظيف تلك الموارد وتحقيق نمو اقتصادي.(القطيف،1999: 8).
- 3- **تكوين رأس المال :** اكدت المدارس الاقتصادية المختلفة على أن رأس المال(النقدي والعيني)، هو أحد العناصر الأساسية في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو شريطة ان يكون هناك حسن تخصيص الموارد لإدامة العملية الإنتاجية، لذا فعند مزج بين رأس المال في ظل توافر امكانات بفكرية كبيرة سيؤدي الى دفع عجلة النمو الاقتصادي.(صقر،1983: 489).



4- **التطور التكنولوجي** : ويشمل تطبيق مجموعة من التقنيات الإنتاجية والخدمية ، والأساليب العلمية التي تعدّ من العوامل المهمة والمؤثرة في النمو الاقتصادي فلقد كان للعلوم والتقنية الدور الكبير في التطور الاقتصادي في الدول الصناعية اذ ادى الى زيادة الكفاءة الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد المختلفة ، إن استخدام منجزات التقدم التقني تعمل على تغيير وتطوير هيكل المصادر.(Teixeira & Fortuna,1999:24).

5- **الموارد البشرية** : يلعب تطوير المهارات البشرية دورا مميزا في التأثير بشكل مباشر على الاقتصاد ، إذ ان أهمية العنصر البشري تبرز في عملية النمو كحقيقة مفادها أن أداة التنمية هم البشر وغايتهم ووسائلهم وذلك يعتمد على راس المال البشري ومدى قدرته التفاعلية مع العناصر الإنتاجية الأخرى (العربي،2007:51).

المطلب الثاني : تحليل مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر

اولاً - واقع الاقتصاد في جمهورية مصر (نظرة تاريخية):

اتسم الإقتصاد المصري في عقد الستينيات بقصور السياسات المتبعة ، واختلالها في مجابهة احتياجات التنمية الإقتصادية لاسيما في ارتفاع النمو السكاني ، اذ ان الجهود المبذولة لم تكن كافية لتنمية الموارد المحلية ، مما أدى إلى زيادة معدلات العجز في الميزانية العامة للدولة وارتفاع معدلات التضخم في ظل زيادة الانفاق العسكري، مما أدى إلى خسارة مصدرين رئيسيين من مصادر النقد الأجنبي ، الأولى عوائد البترول المستخرج من شبه جزيرة سيناء ، والآخر عوائد قناة السويس(عمران،2002: 3-4). وعليه قامت الحكومة بتغيير عجلة الإقتصاد بتبنيها سياسة الانفتاح الإقتصادي ما بعد حرب 1973، بهدف دفع حركة النمو الإقتصادي وتطوير الإقتصاد المصري، وسعت إلى إصلاح سياسات الإقتصاد الكلي، والتخفيض من حدة العجز في الموازنة العامة، ونقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة) ، وتحرير الحساب الجاري ، لتتوصل في أيار 1991 إلى سلسلة من الاتفاقات للإصلاح الإقتصادي مع البنك الدولي التي مثلت المرحلة الثانية لإعادة التوازن الكلي للإقتصاد المصري، وتقليل حدة العجز في الموازنة العامة، ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات والحد من التضخم فضلاً عن إعطاء دوراً أساسياً للقطاع الخاص بالتحول نحو اقتصاد السوق ضمن الأجل المتوسط (النجفي،2002: 122).



ثانياً - مراحل الإصلاح الاقتصادي في جمهورية مصر :

- 1- المرحلة الأولى (1991- 1993) وخلالها قدم صندوق النقد الدولي نحو (234.4) مليون وحدة حقوق سحب خاصة بواقع (36.4%) من حصة مصر في الصندوق، فضلاً عن تدعيم المرحلة الأولى بقرض من البنك الدولي (300) مليون دولار.
- 2- المرحلة الثانية (1993- 1996)، انصبت الجهود خلال تلك المرحلة نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، وقدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (400) مليون وحدة حقوق سحب خاصة.
- 3- المرحلة الثالثة (1996-2005) اتجهت سياسات الإصلاح الاقتصادي نحو تخفيض معدل البطالة ، ومعدل التضخم وتدعيم المركز الخارجي فضلاً عن تعزيز الاستقرار الاقتصادي ، وتحرير التجارة الخارجية وإصلاح القطاع المالي، ورفع الدعم بقرض منحه صندوق النقد الدولي بقيمة (36.271) مليون دولار، ومراحل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ، اذ استطاعت مصر تحقيق نتائج ملموسة وبارزة في عدد من النواحي الاقتصادية واستمرت في تطبيق برنامج الإصلاح لغاية الآن لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر (البلبل وعمران، 2004: 12).

ثالثاً - مؤشرات العمق المالي في جمهورية مصر :

على مدار العقود الماضية مر القطاع المصرفي المصري بالعديد من التطورات انعكست على تعزيز سلامة القطاع المصرفي المصري وقوته، إذ بدء البنك المركزي المصري في برنامج للإصلاح المصرفي عام 2004 على وفق قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 88 لسنة 2003 وقد نفذ هذا البرنامج على مرحلتين الأولى بين الأعوام (2004-2008) ، استهدفت خلالها خلق سوق موحدة للصرف الأجنبي يتميز بالمصداقية والكفاءة ويعكس قوى العرض والطلب الحقيقيين، فضلاً عن وضع إطار جديد للسياسة النقدية يتسم بالشفافية ويتخذ من استقرار المستوى العام للأسعار هدفاً له في ظل تطبيق نظام الصرف المرن مع المحافظة على حرية تدفقات رؤوس الأموال، والقيام بإصلاح هيكلي ومالي شامل للقطاع المصرفي المصري لضمان وجود مؤسسات قوية تعمل بكفاءة في ظل رقابة فعالة، أما المرحلة الأخرى فقد انحصرت بين الأعوام (2009-2012) التي استثمرت النجاح الذي تحقق في المرحلة الأولى ، واستهدفت تعزيز الثقة في سوق الصرف والسياسة النقدية ، ورفع كفاءة أداء وسلامة القطاع



Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics



المصرفي المصري ، وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر ، (تقرير الاستقرار المالي، 2014:21) وصولاً لعام 2020 ، فقد صدر قانون البنك المركزي رقم 194 لسنة 2020 الذي ساهم في نجاح برنامج الإصلاح المصرفي وتحقيق النتائج المرجوة من سلامة النظام النقدي واستقرار الأسعار ومجابهة التضخم ، وعليه ان لقياس العمق المالي ضرورة كبيرة لمعرفة مدى عمق القطاعات المالية وماهي درجة تطورها ولغرض متابعة تطورات مؤشرات العمق المالي في جمهورية مصر نستعين في الجدول الآتي :

جدول (1)

تطورات مؤشرات العمق المالي والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في جمهورية مصر للمدة (2005-2020)
مليار جنيه

السنة	الناتج المحلي GDP	النمو % الاقتصادي	الإنتان الممنوح للقطاع الخاص	الإنتان/ GDP (%)	اجمالي الودائع	الودائع / GDP (%)	السيولة المحلية M2	/ M2 GDP (%)
2005	538	—	0.228	0.042	0.519	0.096	0.493	0.091
2006	617	14	0.239	0.038	0.568	0.092	0.560	0.090
2007	744	19	0.268	0.036	0.649	0.086	0.662	0.088
2008	895	18	0.291	0.032	0.747	0.083	0.766	0.085
2009	1042	15	0.304	0.029	0.809	0.077	0.831	0.079
2010	1206	14	0.326	0.027	0.892	0.073	0.917	0.076
2011	1371	13	0.323	0.023	0.957	0.069	1,009	73.59
2012	1674	20	0.340	0.020	1,023	61.11	1,094	65.35
2013	1860	10.5	0.369	0.019	1,186	63.76	1,296	69.67
2014	2130	13.5	0.389	0.020	1,429	67.08	1,516	71.17
2015	2443	14	0.448	0.018	1,734	70.97	1,765	72.24
2016	2709	10	0.504	0.018	2,116	78.11	2,094	77.29
2017	3470	25	0.744	0.021	3,027	87.23	2,918	84.09
2018	4437	24.5	0.801	0.018	3,553	80.07	3,454	77.84
2019	5322	18	0.869	0.016	3,992	75.00	3,863	72.58
2020	5855	9.5	1,008	17.21	4,686	80.03	4,538	77.50

المصدر: البنك الدولي ، data.albankaldawli.org

(https://data.albankaldawli.org/country/iraq?view=chart).

- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوية ، سنوات مختلفة.

1- الناتج المحلي الاجمالي : من بيانات الجدول (1) يتضح ان الناتج المحلي الاجمالي

بالأسعار الجارية اتخذ مساراً تصاعدياً خلال المدة قيد البحث، اذ بلغ (538) مليار جنيه

عام 2005 ، ليرتفع الى (1206) مليار جنيه عام 2010 بمعدل نمو موجب بلغ



14%) ، ويعزى ذلك الى استهداف زيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة، وتحقيق الاستقرار النسبي في معاملات سعر الصرف الاجنبي، ليواصل الناتج ارتفاعه ليصل الى (5855) مليار جنيه عام 2020 بمعدل نمو (9.5%) ، ويعود ذلك الى انعكاس سياسات الاصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة. (التقرير السنوي، 2020: 15-17).

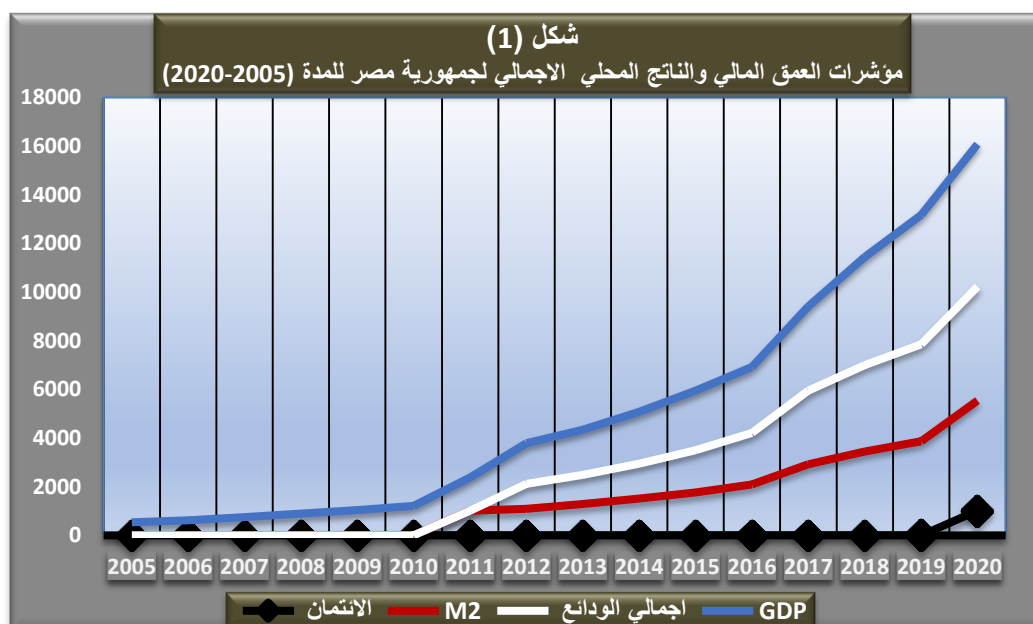
2- الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص : من البيانات الواردة في الجدول (1) يتضح أن الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص في مصر، اتخذ اتجاهًا تصاعدياً ، إذ بلغ (0.228) مليار جنيه عام 2005 وبنسبة (0.042) الى الناتج المحلي الاجمالي وصولاً لعام 2011 ، فقد تراجع الى (0.323) مليار جنيه عام 2011 وبنسبة (0.023) الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت ، ويعود التراجع في نسبة الإئتمان الى تسوية المديونيات الغير المنتظمة تجاه المصارف التي مثلت (36.2%) الى اجمالي الإئتمان لغاية يونيو 2011 ، أما عام 2020 فقد بلغ حجم الإئتمان (1,008) مليار جنيه وبنسبة (17.21) الى الناتج المحلي الاجمالي ، ويعزى ذلك الارتفاع إلى زيادة الإئتمان للقطاع الخاص بنحو (20,8%) تزامناً مع قيام البنك المركزي المصري باتخاذ حزمة من الإجراءات الاحترازية لتخفيف التداعيات المالية الإقتصادية الناجمة عن أزمة فيروس كورونا المستجد، وتمكين المصارف من استخدام بعض الدعامات المالية التي سبق تكوينها لمقابلة مخاطر تركيز المحافظ الإئتمانية (التقرير السنوي، 2020: 30).

3- اجمالي الودائع : بالرجوع الى بيانات الجدول (1) يتضح ان اجمالي الودائع قد بلغ (0.461) مليار جنيه عام 2005 ، بنسبة (0.096) الى الناتج المحلي بالأسعار الجارية، لتتخذ بعد ذلك مساراً تصاعدياً، وهذا ما يدل على لجوء القطاع المصرفي الى سياسة جذب الودائع على الرغم من الظروف والتقلبات الاقتصادية الواسعة ، وفي عام 2011 بلغ اجمالي الودائع نحو (0.957) مليار جنيه وبنسبة (0.069) الى الناتج المحلي ، اما في عام 2020 فقد بلغ اجمالي الودائع نحو (4,686) مليار جنيه ، وبنسبة (80.03) الى الناتج المحلي الاجمالي، ويعزى ذلك الارتفاع الى مساهمة القطاع العائلي بنحو (77,5%) يله القطاع الحكومي والخاص.

4- السيولة المحلية M2 : من بيانات الجدول (1) يتضح ان السيولة المحلية في مصر خلال المدة قيد البحث اتخذت مساراً تصاعدياً، إذ بلغت (0.493) مليار جنيه، اما نسبة السيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية فقد بلغت (0.091) ، وتعزو هذه الزيادة الى ارتفاع المعروض النقدي بنسبة (17,9%) واشباه النقود بنسبة (82,1%) المتمثلة بالودائع الغير الجارية بالعملة المحلية والودائع بالعملة الاجنبية، ومن



ثم اتخذت السيولة المحلية اتجاهاً تصاعدياً وصولاً لعام 2009، إذ سجلت (766) مليار جنيهه وبنسبة (0.079) الى الناتج المحلي الاجمالي، وتعود تلك الزيادة الى نمو عرض النقد بمعدل (7,3%) فضلاً عن اشباه النقود بلغت معدل (8,7%) وقد أسفرت التطورات سالفة الذكر عن تراجع الودائع بالعملات الأجنبية إلى اجمالي الودائع من (23,4%) في نهاية يونيو 2009 إلى (20,2%) في نهاية يونيو 2010. وهو ما يعكس الاتجاه نحو التحول من الإيداعات بالعملات الأجنبية إلى الإيداع بالعملة المحلية، لاسيما مع تزايد الثقة في كفاءة أداء سوق الصرف الأجنبي، وعدم قلق المتعاملين تجاه التقلبات الاقتصادية التي يمكن أن تطرأ على سعر صرف الجنيه المصري. فضلاً الى ذلك ارتفاع أسعار الفائدة على الجنيه المصري بالمقارنة بأسعار الفائدة على الدولار والعملات الرئيسية الأخرى. (التقرير السنوي، 2009: 16)، ثم وصلت السيولة المحلية الارتفاع وصولاً لعام 2020، إذ بلغت (4538) مليار جنيهه وبنسبة (77.50) الى الناتج المحلي الاجمالي، ويعزو ذلك الى ارتفاع مكوئها الاساسين هما الكتلة النقدية M1 بمقدار (1084) مليار جنيهه واشباه النقود بلغت (3454) مليار جنيهه. وللمزيد من الايضاح نستعين في الشكل الآتي :



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)



المطلب الثالث : توصيف وقدير العلاقة الدالية بين مؤشرات العمق المالي والنمو

الاقتصادي في مصر

أولاً - توصيف المتغيرات للنموذج :

قبل الخوض في غمار تقدير العلاقة الدالية بين المتغيرات قيد البحث، تعد خطوة توصيف المتغيرات أولى المتطلبات لمعرفة أين المتغيرات هي المؤثرة في النموذج وإيها التابعة، لذا وصفت متغيرات الدالة حسب الجدول الآتي:

جدول (2) توصيف متغيرات البحث الخاصة في جمهورية مصر

ت	المتغيرات	الرمز	النوع
-1	الودائع	S	مستقل
-2	الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص	CR	مستقل
-3	السيولة المحلية	M2	مستقل
-4	الناتج المحلي الاجمالي	GDP	تابع

المصدر : من إعداد الباحث .

ثانياً - اختبار استقراريه قيم السلاسل الزمنية :

بعد توصيف متغيرات النموذج سنعمد الى تحليل استقراريه قيم السلاسل الزمنية، لتلافي الانحدار الزائف وحسب نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller ، لذا تم ادخال البيانات للبرنامج الاحصائي (E-views.10)، والتوصل الى النتائج الاتية :

جدول (3)

اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات البحث

Augmented Dickey-Fuller test statistic								
Variables	Estimated Value	Critical Val			Prop	Level	1St Difference	2St Difference
		%1	%5	%10				
M2	-4.225824	-4.800080	-3.791172	-3.342253	0.0251		**	
CR	-5.732407	-4.057910	-3.119910	-2.701103	0.0006			***
S	-3.982120	-4.121990	-3.144920	-2.713751	0.0126			***
GDP	-3.577389	-4.297073	-3.212696	-2.747676	0.0290			***

- المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (E-Views.10).
- تمثل(*) مستقرة عند المستوى (**) مستقرة عند الفرق الاول (***) مستقرة عند الفرق الثاني.



من نتائج الجدول (3) يتضح ان استقراريه قيم السلاسل الزمنية لم تستقر عند المستوى ، لكنها استقرت عند الفرق الاول والثاني وعليه صلاحية ان تدخل القيم في الاختبار الآتي :

ثالثاً - أثر المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) :

بعد مرحلة توصيف المتغيرات أجريت تحليل الدوال بواسطة برنامج (Minitab10) ، وظهرت نتائج تحليل الدوال إلى أن النموذج اللوغاريتمي أعطى افضل تقدير وبحسب النتائج الآتية :

Regression Analysis: log.GDP versus log.CR; log.S; log.M2

The regression equation is

$$\log.GDP = 7.63 + 0.616 \log.CR + 0.296 \log.S + 0.0632 \log.M2$$

$$(T = 4.05) (P = 0.002) \quad (T = 2.06) (P = 0.062) \quad (T = 2.25) (P = 0.020)$$

• مخرجات البرنامج الاحصائي (Minitab.17) .

$$R^2 = \% 95.5 \quad \text{Adjusted R-Squared} = \% 94.4 \quad F = 85.38 \quad D.W = 1.34479$$

رابعاً - اختبارات النموذج :

أ - الاختبارات الإقتصادية :

يتضح من إشارات المعلمات المقدرة للنموذج ، تطابقها مع منطق النظرية الإقتصادية ، إذ تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بالإئتمان الممنوح للقطاع الخاص والسيولة المحلية فضلاً عن الودائع مع المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا يعني أن عند زيادة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى إرتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.6%) ، وكذلك الأمر بالنسبة لتأثير الودائع ، اي عند زيادتها بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.2%) ، اما فيما يتعلق بالسيولة المحلية ، فقد اشارة نتائج الاختبار عند زيادة السيولة المحلية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي ذلك الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.06%) ، ويعزى ذلك الى قيام البنك المركزي بزيادة كمية النقد المصدر لمواجهة عمليات السحب المفاجئ من حسابات ودائع العملاء التي ارتفعت وقتئذ، مما تقدم يتضح فاعلية مؤشرات العمق المالي على النمو



الاقتصادي، نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي لجأت اليها الحكومة المصرية بصورة عامة والقطاع المالي بشكل خاص من خلال اللجوء الى تخفيف الاجراءات الرقابية ورفع السقوف الإنتمانية ، فضلاً عن اللجوء إلى الية اقراض السوق، لتشكيل قوة دافعة ومحفزة للنمو الإقتصادي ، واتضح ذلك من خلال الاستقرار النقدي ولاسيما في سعر صرف العملة المحلية ، فضلاً عن تحقيق معدلات منخفضة من التضخم.

ب- الاختبارات الاحصائية :

1- اختبار T (T-Test): أظهرت نتائج الاختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، فعند مقارنة قيمة T المحتسبة البالغة (4.05) مع قيمتها الجدولية وبدرجة حرية $N-K-1$ البالغة (1.79) وبمستوى معنويه (5%) نجد بأن القيمة المحسوبة تجاوزت الجدولية ($t^* > t$)، لعلاقة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص مع النمو في مستوى معنوي (5%) ؛ لذا نرفض فرض العدم $H_0: \beta_i = 0$ ونقبل الفرض البديل، و أما اختبار T للمتغيرين المستقلين الودائع والسيولة المحلية فقد دلت على معنوية النتائج ايضاً، إذ بلغت قيمة T المحتسبة (2.06) للودائع والسيولة المحلية بقيمة (2.25) عند مستوى معنوي (5%) لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على معنوية العلاقة بين المتغيرات .

2- معامل التحديد (R^2) Coefficient of Determination: يتضح ان معامل التحديد قد فسر ما يقارب 95.5% تغيرات تحصل بالمتغير التابع تعود لتأثير المتغيرات المستقلة في الإنموذج و4.5% يعود إلى متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج .

3- اختبار معامل التحديد ($\bar{R}^2$) Adjusted Coefficient of Determination يبين هذا الاختبار القدرة التنبؤية العالية للنموذج ، إذ بلغ 94.4%، وهذا الاختبار يشير إلى الحد الأعلى المسموح لبيان التغيرات في معامل التحديد .

4- اختبار F (F-Test): نلاحظ عند مقارنة قيمة (F^*) المحتسبة البالغة (85.38) مع قيمتها الجدولية البالغة (3.20)، نجد أن المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية لذا نقبل الفرض البديل الدال على معنوية العلاقة الدالية ككل ، ونرفض فرض العدم.

5- اختبار دربن واتسون (Durbin-Watson test (DW) بالرجوع إلى قيمة الحدين الحرجين في جدول توزيع اختبار D.W وبحسب عدد المشاهدات نجد ان القيمة المحتسبة بلغت (1.34479) وبالتالي وقوعها في منطقة عدم الحسم .



أولاً – الاستنتاجات :

1. اتخذت كل متغيرات البحث مساراً تصاعدياً في جمهورية مصر خلال المدة قيد البحث تخللها تراجع طفيف لبعض المتغيرات نتيجة تأثير بعض التقلبات الأمنية والاقتصادية.
2. استمرار عملية الإصلاح المصرفي ساهم في زيادة فعالية مؤشرات العمق المالي في أحداث نمو اقتصادي، وأخيراً إقرار قانون البنك المركزي المصري 194 لسنة 2020 .
3. ارتبط كل من الودائع والإئتمان الممنوح للقطاع الخاص فضلاً عن السيولة المحلي بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية مصر وهو مطابق للنظرية الاقتصادية .
4. تشكل السيولة المحلية (M2) وإجمالي الودائع العوامل الأساسية في تحقيق العمق المالي ، كونها تعد من المتغيرات الأساسية المهمة لما يمثل من وسائل دفع في الاقتصاد ، أما الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص كانت نسبته أقل مقارنةً بحجم السيولة المحلية وإجمالي الودائع وذلك لكون الإئتمان كان موجهاً للقاع الخاص حصراً .

ثانياً – التوصيات :

- استناداً إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها والخاصة في مؤشرات العمق المالي لجمهورية مصر للمدة (2005-2020) ، نوصي بالآتي :
- 1- على السلطة النقدية في جمهورية مصر اتخاذ إجراءات مناسبة لمساندة المؤسسات المالية في زيادة الخدمات المالية المقدمة للجمهور بهدف تحقيق العمق المالي في ظل التقلبات الاقتصادية
 - 2- ضرورة تحقيق قدر كاف من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني لغرض تشجيع الاستثمارات ، ولأسيما القيام بتحفيز رؤوس الأموال الأجنبية واستقطابها نحو الداخل لغرض تطوير الإمكانات المالية سواء في السوق المالية أو الجهاز المصرفي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي .
 - 3- تطوير آليات جديدة لمنح القروض للقطاع الخاص من خلال استعمال وسائل وتقنية تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي وذلك بهدف زيادة قابلية المصارف على استقطاب الودائع ومنح الإئتمان والعمل على اتباع نظام للتأمين على الودائع لغرض زيادة ثقة المودعين في القطاع المصرفي .
 - 4- العمل على زيادة الكثافة المصرفية وذلك لتغطية خدمات أكثر تساهم في زيادة العمق المالي في جمهورية مصر بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .



المصادر

أولاً – المصادر العربية :

- 1- أنجفي ، سالم توفيق، (2002)، سياسات التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الإقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد.
- 2- البلب ، علي احمد و ، عمران ، محمد مصطفى، (2004)، (الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي والنمو الاقتصادي)، معهد السياسات الاقتصادية، العدد/6، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي.
- 3- بول سامليون ود. ويليام نورد هاوس، (2006) ، الإقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ط2-الأردن – الأهلية .
- 4- صقر، احمد صقر، (1983)، النظرية الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثانية ، الكويت ، وكالة للطباعة والنشر.
- 5- العربي ، شرف ، (2007) ، رأس المال البشري في مصر، المفهوم، القياس، الوضع النسبي، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة العدد 39.
- 6- العصفور، صالح، (2002)، المصادر الطبيعية واقتصاديات نفاذها ، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المجلد (1) العدد (5).
- 7- عمران ، محمد مصطفى ، (2002) ، (أداء ومصادر اداء النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري) أوراق صندوق النقد العربي، عدد/ 4 ، أبو ظبي .
- 8- القطيف ، عبد العزيز عبد الله آل فارس ، (1999) ، النمو الاقتصادي ، بغداد ، دار الكتب للطباعة .
- 9- النجار ، يحيى غني و عبد العظيم ، محمد رضا ، (2002) " النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، بغداد : العدد 7 .

ثانياً – التقارير الاقتصادية :

- 1- جمهورية مصر البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، سنوات مختلفة (2004-2020).
- 2- جمهورية مصر البنك المركزي المصري التقرير الاقتصادي المصري ، سنوات مختلفة (2014 ، 2019).

3- صندوق النقد الدولي، 2020، -<https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2020/Arabic/PPAA2020015.ashx>

ثالثاً – المصادر الأجنبية :

1. Bosserelle, E. (1999). Les nouvelles approches de la croissance et du cycle. Dunod. Teixeira, A. A., & Fortuna, N. (2004). Human capital, innovation capability and economic growth in Portugal, 1960-2001. Portuguese Economic Journal, 3(3), 205-225.



**Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and
Economics**



2. Nzotta, S. M., & Okereke, E. J. (2009). Financial deepening and economic development of Nigeria: An empirical investigation. African Journal of Accounting, Economics, Finance and Banking Research, 5(5).
3. Otieno, S. A.(2013). Financial deepening and profitability of commercial banks in Kenya (Doctoral dissertation).
4. Sackey, Frank, & Nkrumah, Eric (2012): Financial Sector Deepening and Economic Growth in Gana, Journal of Economic and Sustainable, Vol.3, No.8.